## نائب وزير التربية والتعليم لـ (14 أكتوبر):

# الاستراتيجية استوعبت كل مشكلات التعليم الأساسي وعالجت الاختلال

# خلال الأسابيع القادمة سيضاف للمعلم بدل طبيعة العمل إلى الراتب الأساسي

***أجرت الصحيفة لقاءً مع الأستاذ د. عبدالعزيز صالح بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم تم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بجهود الوزارة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وإلى أي مدى توصلت في ذلك وموضوع الامتحانات لهذا العام وما هو الجديد فيه والدور الذي اضطلعت به الوزارة لحل مشكلة (البدل) الذي يطالب بها المعلمون وما هو الجديد الذي سيتميز به الاحتفال بعيد المعلم هذا العام الذي سيصادف مطلع شهر ابريل المقبل.***

لقاء/ محمود دهمس

**هل يمكننا معرفة المدى الذي توصلت إليه وزارة التربية والتعليم في تنفيذ استراتيجية التعليم الأساسي؟**

- أجاب الأستاذ د. عبدالعزيز صالح بن حبتور إن وزارة التربية والتعليم نفذت بكل هيئاتها الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي بتوجيه مباشر من القيادة السياسية وبالذات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وهذه الاستراتيجية استوعبت كل مشكلات التعليم الأساسي في مراحله السابقة وفي الوضع أثناء انعقاد المؤتمر أو قبيل انعقاد المؤتمر وما بعده وحتى يوم إقرارها في المؤتمر الوطني الأول للتعليم الأساسي وهذه الاستراتيجية شملت المحاور الرئيسية وعالجت قضايا الاختلال وموضوع الفجوة والهوة وكيفية ردمها من قبل الدولة والمجتمع المدني وأيضاً من قبل شركاء التنمية من الدول والمنظمات المانحة.

واستطرد الأخ النائب في حديثه للصحيفة بالقول.. نحن الآن في عامنا الثالث لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وإن شاء الله يأتي العام ٢٠١٥م وقد استوعبنا بشكل واضح كل ما ورد في هذه الاستراتيجية، الدولة صرفت وتصرف المليارات من أجل انتشال أوضاع التربية والتعليم وحل مشكلاتها ولذلك المجتمع يعول على هذا الأمر ونحن أيضاً ملزمون بتنفيذ ما ورد في الاستراتيجية.

الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي لابد أن يكون لها امتداد آخر الذي هو الاستراتيجية العامة للتعليم الثانوي لأن التعليم الثانوي يعتبر احدى المشكلات الكبيرة التي تقف أمام التعليم العام وكذا أمام التعليم العالي ومشكلات أخرى تقف أمام التعليم الفني ولذلك قيادة الوزارة بقيادة معالي الوزير الأستاذ عبدالسلام الجوفي قبل أكثر من ٨ أشهر بدأ- في موضوع هذه الاستراتيجية وتم التوجيه من قبله لكل الجهات وكل المؤسسات ونحن الآن ننفذ المراحل الأخيرة في التهيئة ونضع اللمسات الأخيرة لإنجاز هذه الاستراتيجية التي هي تحليل شامل من خلال سلسلة ورش عمل نفذت في كل من صنعاء وعدن والمكلا وأيضا تم تشكيل فريق فني يقوم بمتابعة ما وصلت إليه هذه الورش وأيضاً الجلوس مع شركاء التنمية بالنسبة لنا في هذه النقطة وهو البنك الدولي والتقينا بالعديد من الوفود التي جاءت لهذا الغرض واشتركنا في حوارات مباشرة بنظام (الفيديو كونفرنس) مع المقر الرئيسي في نيويورك، وبالتالي نحن الآن في اللمسات الأخيرة وبصدد استكمالها خلال الأسابيع القادمة.

**دكتور حبتور.. هل لنا أن نتعرف على رأيكم حول الجديد في الامتحانات لهذا العام؟**

- الامتحانات في كل عام هي عبارة عن وقفة تقييمية ومحطة لقياس مستوى إداء الطلاب خلال الأعوام الماضية وبالذات الامتحانات العامة. ففي الامتحان الماضي عملنا سلسلة من الإجراءات وحددنا مجموعة من الضوابط وهذه الضوابط نتابعها من خلال لجان ومن خلال أفراد ومن خلال مؤسسات مكاتب التربية في المحافظات ومستمرون في ذلك وليس هناك إشكال يعترضنا حتى هذه اللحظة.

**إلى أي مدى توصلتم في موضوع تسكين المعلمين وما هي الإشكالية في قانون المعلم؟**

- هذه القضية قلناها منذ البداية أن وزارة التربية والتعليم لن تضحي بهذا القطاع وهذه الشريحة الهامة من التربويين وهم المعلمون ولذلك عندما اشتركنا في لجان بين الوزارة والخدمة المدنية والمالية اشترطنا عندما وقعنا هذه المحاضر ان تكون هناك علاوة خاصة لطبيعة المهنة تضاف إلى الراتب الأساسي وعلاواته التي حددتها الاستراتيجية ولذلك نحن الزمنا أنفسنا بهذا المحضر وخلال الأسابيع القادمة بإذن الله سيتم إضافة بدل طبيعة المهنة إلى الراتب الأساسي للمعلمين.

**ما هو الجديد الذي سيتميز به عيد المعلم لهذا العام؟**

- عيد المعلم هذا العام نريده أن يكون عيداً نوعياً من خلال الاحتفال ذاته الذي سنقيمه في عيد المعلم الشهر المقبل لأننا نشعر أن هذا العام له طبيعة خاصة أولاً هو عام انتخابي سيتم فيه انتخاب رئيس الجمهورية وأيضاً عام ستنتخب فيه القيادات الجديدة للمجالس المحلية وهي الركن الهام للدولة وتنفيذ تشريعاتها على مستوى السلطة المحلية وبالتالي هناك حراك شعبي وثقافي وانتخابي سيكون هذا العام.. نريد أن يكون هذا العام فيه لمسة للمعلم أو لمسة الفنيين للمعلم وفاء بعطاء هؤلاء وتقديراً واحتراماً لجهدهم.. ثانياً نريد ان يكون هذا العام عاماً له علاقة بالتميز أكان في الكلمة أو نوعية التكريم في الأوبريت والحركة كاعتراف بدور المعلم واعتراف المعلم بدور الدولة ونظامها وبآلياتها وبوزارة التربية والتعليم وأيضاً بهيكل الأجور وما فيه من فائدة مباشرة للمواطنين والمعلمين بالإضافة إلى ما سيتم إضافته للمعلم من (بدل طبيعة العمل والمهنة).

## التعليم الثانوي يمثل إحدى المشكلات أمام التعليم العام والعالي والفني

## كلمة لابد منها

احمد عبدالرحمن الذبحاني

جاءت الأخبار مطمئنة ومبشرة بخير لكل التربويين الذين لم تشملهم استراتيجية هيكل الأجور، بعد ان تم انزال كشوفات باسماء جميع المتقاعدين والذين سقطوا سهواً، ومقدار ما سيحصل عليه كل واحد في نهاية الشهر الحالي.

الحقيقة ان الكثير منا كانت تساورهم الشكوك من أن يتم تحقيق ما كنا نسمعه من تصريحات ووعود من قبل مسؤولون رفيعي المستوى فقد تولد احساس عند البعض ان مثل هذه القضايا تأخذ وقت كبير وتتأخر جهات كثيرة في تنفيذ ما عليها وتمضي الشهور والسنين ويصدر قرار جديد يلغي القرار السابق ولكن ما حصل بدد كل الشكوك وزرع الأمل في نفوسنا ونفوس كل التربويين والمعلمين على مستوى الساحة اليمنية، وتأكد للجميع مصداقية ما تم الاتفاق عليه مع الأخ نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور والأخ وزير التربية والأخ الأستاذ القدير عثمان كاكو.

هذا دليل على أن المرحلة الثانية من الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين الجهات السابقة الذكر سوف يجد طريقه للتنفيذ وسيحصل كل المعلمين على كافة حقوقهم في الوقت المحدد وهي علاوة طبيعة العمل الذي هم بحاجة إليها في هذا الزمن الصعب.

لذا أتوجه إلى زملائي وأبنائي وكل التربويين الذين تقع عليهم مسؤولية مواصلة المسيرة التربوية من بعدنا ان يستمروا في حمل الراية التربوية بكل أمانة وإخلاص وتفاني وان يحسنوا من أدائهم ويبدعوا في عطائهم ويعملوا على انهاء مقراراتهم الدراسية في مختلف المراحل الدراسية كما هو مخطط له وان يتجنبوا ما قد يعيقهم لان ذلك تأثيره سيعود على طلابهم.

ان العملية التربوية والتعليمية في أي مرحلة دراسية لا يكتب لها النجاح ما لم تتوفر لها شروط وعوامل تساعدها على النجاح ومن أهم هذه العوامل هو الاستقرار وذلك من خلال حصوله على حقوقه وبالمقابل على هذا المربي ان يؤدي دوره كما ينبغي ويكون مثالاً للالتزام بالنظم واللوائح التربوية.

نحيي من عمل وسيعمل على اعطاء كل ذي حق حقه ونحيي كل المخلصين في عملهم في هذا المجال الحيوي الشريف وتحية شكر خاصة لمن ساعد على ذلك وتحديداً الأخ نائب رئيس الجمهورية والاخ الدكتور وزير التربية والتعليم والاخ رئيس فرع عدن للنقابات الاستاذ العزيز عثمان كاكو.

## أزمة الانطفاءات الكهربائية تتفاقم وصبر أيوب الملاذ الوحيد

# المشاريع عديدة والقروض كبيرة والأزمة مازالت (طفي لصي)

**أزمة الانطفاءات الكهربائية ليست وليدة اليوم، ولكنها أزمة تعثرت معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها حتى يومنا هذا، وكل من موقع مسؤوليته في القطاع الكهربائي يبرر عدم توفر الإمكانيات والمحطات الاسعافية تظل هي البديل المؤقت، وآخرون يعزون الانطفاءات إلى الاحمال الثقيلة والربط العشوائي وفريق يشير إلى أن هناك عدداً من المشاريع التي تحققت في عهد دولة الوحدة المباركة في محطات التوليد والتحويل وخطوط النقل واستبدال شبكات التوزيع بكابلات أرضية. ولكن الازمة قائمة ومتى ستنتهي، وما هي الحلول المطلوبة لتجاوزها، وأين تكمن المشكلة؟**

تحقيق/ فريد محسن علي

## مواطنون: فقدنا الكثير من أجهزتنا المنزلية بسبب الانطفاءات المتكررة

### مشاريع عملاقة ولكن

عندما وجهنا السؤال للأخ حارث العمري مدير عام كهرباء أمانة العاصمة حول البدائل لحل الأزمة قال:

هناك مولد تحويل جديد تم إنشاؤه وتركيبه في محطة منطقة (عصر) بالأمانة لتعزيز الطاقة بمحول إضافي لان العاصمة تتغذى بالطاقة من رأس كتيب والمخا عبر محولين فقط قدرة كل منهما ٦٠ ميجاوات، أي أن الطاقة التي تصل إلى العاصمة لا تتجاوز ١٢٠ ميجاوات بينما كان الطلب على الطاقة يصل إلى ١٧٠ ميجاوات ووقت الذروة قد يصل إلى ٢٠٠ ميجا، وفي الوقت نفسه لا يمكن تجاوز ما هو موجود من الطاقة ولذلك يجب توفير طاقة جديدة فكانت فكرة إنشاء هذا المحول.

أما بالنسبة للشبكات العشوائية والمتهالكة فقد تم إنشاء مشروع استبدال الشبكة العشوائية في عام ٢٠٠١م واستطعنا تقليل الفاقد بمناطق عديدة من الأمانة. وتكمن حلول الانطفاءات في استقبال الطاقة المولدة من محطة مأرب الغازية وتصريفها على العاصمة والمناطق الأخرى وهناك جهود تبذل من قبل الأخ الدكتور علي محمد مجور وزير الكهرباء ومدير عام المؤسسة في التغلب على الإشكاليات.

### تذمر ورفض واستهجان

من خلال استطلاعنا مع شريحة من المجتمع استنتجنا بأن المواطن أكثر الشرائح تضرراً من الانقطاعات المتكررة لأنه فقد أجهزة منزلية جراء الانقطاعات المفاجئة في ظل اشتعال نار الاسعار، ويتساءل هل المؤسسة العامة للكهرباء ستعوضه عن تلك الأجهزة؟ بالطبع لا، فالمؤسسة ينحصر دورها في الإيرادات التي تحصل عليها من فواتير المستهلكين ولا يهمها ما يتعرض له المواطن من خسائر مادية.

ويندهش أحدهم من حملات القطع المباشر لفواتير لا تزيد عن الثلاثة آلاف ريال، وان كان التأخير في التسديد ليس في صالح المستهلك ولكن ينبغي المراعاة فأحيانا لا يتوفر المبلغ وهناك أمر آخر فان القطع يتبعه رسوم عند أخذ (الفيوز) ٥٠ أو ١٠٠ ريال، أما اذا كان القطع من الاسلاك فعليك عند التسديد أن تدفع ٥٠٠ ريال لعودة الكهرباء من العمود الكهربائي، أليست هذه ايضاً إيرادات تدخل في حساب المؤسسة وما أسهل (هبر المواطن).

ويتساءل آخر: لماذا لا يطبق القانون على كافة المستهلكين مسؤولاً أو شيخاً أو ذا نفوذ أو صاحب دخل أو موظفاً؟ وهذا يدل على أن المؤسسة بهيلمانها لا تقدر على متابعة أصحاب النفوذ وتستعرض عضلاتها على (الكحيان).

ويشكو الأخ فهد احمد سنان صاحب بقالة من عمليات الابتزاز التي يتعرض لها من قبل بعض العاملين في حال تخلف عن السداد ليوم أو يومين لظرف ما، موضحاً بان تقديم الشكوى بعمال الكهرباء لا يفيد، وخاصة إذا عرفوا بأنك صاحب بقالة.

أما الأخ غالب الوصابي (دخله محدود) ينتقد المسؤولين في الكهرباء لعدم استخدام المرونة مع الناس، والأمر الآخر هو الزيادة الأخيرة التي طرأت على الفواتير والتي تحمل المواطن أعباء كبيرة وتثقل كاهله ولا ندري أين تذهب هذه المليارات؟ وبهكذا دخل يمكن يتم إصلاح الكهرباء في اليمن ودول الجوار.

- وهكذا خرجنا بحصيلة بأن الانطفاءات ما هي إلا مؤقتة وهناك مشاريع قيد التنفيذ وسيتم تجاوز الأزمة وما هي إلا (سنوات) أما المواطن فعليه أن يتحلى بالصبر كما صبر أيوب؟

وقبل الخوض في تلك المسببات ننقل للقارئ آخر الاتفاقيات لإنشاء شبكات جديدة للطاقة الكهربائية حيث ذكر الأخ عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط لقطاع المشاريع أن الوزارة وقعت مع البنك الإسلامي للتنمية مؤخراً اتفاقية لتنفيذ برنامج التعاون الثلاثي للأعوام الثلاثة القادمة في اليمن.. موضحاً أن الاتفاقية ستتضمن حصول اليمن على قرض قيمته ١٥ مليون دولار لدعم مشروع إنشاء شبكات جديدة للطاقة الكهربائية في ١٨ محافظة يمنية وإعادة تأهيل عدد من المحطات التحويلية بكلفة تصل إلى ٧٥ مليون دولار، مشيراً إلى أن اليمن كانت قد حصلت على ٥٠ مليون دولار قرض من البنك الدولي مؤخراً بموجب اتفاقية وقعت في القاهرة.

وأضاف أن مشروع الطاقة الجديدة المتوقع تنفيذه خلال السنوات الثلاث القادمة سوف يسهم في تعزيز الطاقة الكهربائية في ١٨ محافظة مستهدفة من خلال الطاقة المولدة من المحطات المركزية قيد الإنشاء في كل من محافظات صنعاء ومأرب وعدن.

إذن متى سيتم التنفيذ والأزمة قائمة إلى أن يتم إنشاء الشبكات الجديدة للطاقة الكهربائية.

### في المؤسسة العامة للكهرباء

حدثنا مصدر في المؤسسة طلب عدم كشف اسمه قائلاً:

تعتبر الطاقة الكهربائية العمود الفقري للمشاريع الاقتصادية في أي بلد كما أنها المرتكز الأساسي للمشاريع الاستثمارية وترتبط بالجانب الحضاري وتشير عدد من الدراسات إلى أن الاعتماد على المشتقات النفطية في توليد الكهرباء أصبح باهض الثمن. وأشار إلى أن إيرادات المؤسسة تصل إلى المليارات من الريالات وهناك مديونية تقارب ايضاً المليارات لدى مؤسسات حكومية وشخصيات وأعيان وغيرهم من المتنفذين، هذه ايضاً إشكالية تظل عائقاً أمام المؤسسة في تنفيذ العديد من المشاريع.

وهذا لا يعني انه لا يمكن إيجاد الحلول، بل بالعكس الحلول متوافرة والقروض الخارجية لا تتوقف!

### حلم طال انتظاره

الاهتمام بالطاقة البديلة حلم طال انتظاره وحتى يتم تحقيقه، ففي هذا الإطار كشفت احدى الدراسات بأن الطاقة الكهربائية في اليمن بإدارة المؤسسة العامة للكهرباء تشرف على شبكة وطنية تحتوي على خطوط قدرت بضغط مقداره ١٣٢ كيلو فولت وطول ٢١٥٠ كلم وبقدرة إجمالية مقدارها ٧٤٠ ميجاوات.